دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	العلاقات الألمانية - الاردنية السياسية خلال الفترة من 1949 حتى 1955
المصدر:	دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية
الناشر:	الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	الشناق، عبدالمجيد زيد
المجلد/العدد:	مج 24 , ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1997
الشهر:	شباط
الصفحات:	13 - 28
رقم MD:	5727
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch, HumanIndex
مواضيع:	التنمية السياسية، الاردن، المانيا، العلاقات الدولية، العلاقات الدبلوماسية، السياسة الخارجية، النظم السياسية، الصراع العربي الاسرائيلي، الصراعات السياسية، التعاون السياسي، الاستقرار السياسي، الاتفاقيات الدولية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/5727

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

العلاقات الألمانية ـ الاردنية السياسية خلال الفترة من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٥

عبد المجيد الشناق*

ملخـــص

تبحث هذه الدراسة لأول مرة في العلاقات السياسية بين جمهورية المانيا الاتحادية والمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٥، وتتناول المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية الالمانية تجاه الأردن باعتباره واحداً من الأقطار العربية.

لقد اهتم هذا البحث ببداية تشييد العلاقات السياسية منذ عام ١٩٥٣ وتطورها حتى عام ١٩٥٥ عندما انتهى نظام الاحتلال لالمانيا الاتحادية واخذت السياسة الخارجية تتحرك ضمن اطار أوسع لا سيما بعد توقيع معاهدات باريس والاعلان عن مبدأ هالشتاين.

لقد ركزت السياسة الخارجية الالمانية علاقاتها مع اسرائيل ومصر وبدأت تهتم تدريجياً بالدور الأردني في المنطقة.

المقدمـــــة

تتناول هذه الدراسة موضوع العلاقات السياسية الثنائية بين بلدين أحدهما من الدول الصناعية المتقدمة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وبشرياً، والآخر من الدول النامية، ورغم هذا التفاوت فإن أهمية الموضوع تظل قائمة، فهو البحث الأول من نوعه من حيث أنه يتناول تاريخ العلاقات السياسية الثنائية خلال المرحلة الممتدة منذ تأسيس جمهورية المانيا الاتحادية عام ١٩٤٩ حتى اعلان مبادئ هالشتاين عام ١٩٥٥، وهي المرحلة التي طبعت السياسة الخارجية الالمانية بنوع من الاستقلالية بناءً على حصول الدولة الالمانية على قسط من السيادة الوطنية بعد توقيع معاهدات باريس ١٩٥٤ التي أقرها البرلمان الالماني في ١٩٥٥/١/٢٧ ودخول المانيا عضواً في حلف شمال الأطلسي ١٩٥٥/٥/٩.

كذلك يتناول البحث مرحلة تضمنت أحداثاً سياسية مهمة ويبين دور الالمان تجاهها.

وتأتي أهمية هذا البحث من خلال تناوله للمنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية الالمانية تجاه البلاد العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص، وتحليله للعوامل المؤثرة في بناء العلاقات الثنائية وتطورها. ومما يثري البحث أيضاً تناوله للدور الأردني في السياسة العربية ومتابعة تنامي الدور الأردني في تصورات السياسة الخارجية الالمانية التي ركزت في بادئ الأمر على أقطار عربية مثل العراق وسوريا ومصر بناء على نهج تحليل العوامل المؤثرة في هذا الدور من وجهة نظر تاريخية.

وسوف يجيب البحث عن الأسئلة التالية:

- ما المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية الالمانية تجاه المنطقة العربية؟
- متى بدأت العلاقات الالمانية السياسية مع الأردن؟
- ما أهمية الأردن بالنسبة لالمانيا الاتحادية؟ وكيف تطورت العلاقات السياسية مع الأردن والقوى الفاعلة فيها؟
- ما العوامل المؤثرة في سياسة المانيا الاتحادية تجاه الأردن خلال الفترة التي يتناولها البحث بالدراسة؟ وهل لعبت السياسة الالمانية دوراً في مجرى الأحداث السياسية التي وقعت خلال هذه الفترة؟

ويعتمد البحث على الوثائق الرسمية المحفوظة في ارشيف ملفات وزارة الخارجية الالمانية في بون وعلى المصادر والمراجع الالمانية والعربية. أما فيما يتعلق بوزارة الخارجية الأردنية فإن الباحث لم يوفق في الاطلاع على الوثائق المتعلقة بهذا الشأن لعدم توافرها لدى الوزارة.

لمحة موجزة عن التطور السياسي في المانيا الاتحادية وبداية ممارسة السياسة الخارجية

تأسست جمهورية المانيا الاتحادية عام ١٩٤٩ على أساس اتفاق الدول الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وقد تقرر عندئذ طبيعة النظام السياسي الذي نشأ في المانيا الاتحادية، وبناء على ذلك نشأ في المانيا الاتحادية نظام سياسي جمهوري ديمقراطي برلماني، حدده القانون الأساسي الذي أقرته المؤسسات الديمقراطية بتاريخ ٢٣ آيار ١٩٤٩. وتم تشكيل أول حكومة المانية بعد تحطيم الرايخ الالماني الثالث من قبل أقوى الأحزاب السياسية تمثيلاً في البرلمان Bundestag وهو الاتحاد الديمقراطي المسيحي Christlich-Demokratische Union (CDU) المتحالف مع الاتحاد الاجتماعي المسيحي Christlich-Soziale Union (CSU) وانتدب

* استاذ مساعد، كلية الآداب، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث ١٩٩٥/٣/٢٥ وتاريخ قبوله ١٩٩٦/١٠/٦.

الحزبان زعيم الاتحاد الديمقراطي المسيحي د. كونراد اديناور Dr. Konrad Adenauer لتأليف أول حكومة تشارك فيها عدة أحزاب تتقاسم المسؤوليات. واشترك في الحكومة كل من الحزب الديمقراطي الحر Frei Demokratische Union (FDP) والحزب الالماني Deutsche Partei (DP) وقد ظفرت الحكومة في ١٩٤٩/١٠/٢٤ بثقة البرلمان.

لقد خلت هذه الحكومة من حقيبتي وزارة الدفاع ووزارة الخارجية لأنهما بقيتا بيد الدول الغربية الثلاث: الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا ممثلة بالمجلس الأعلى للحلفاء. وكان على حكومة المستشار اديناور مواجهة مهام كبيرة ومعقدة، تحت ظروف متشابكة محلية وخارجية. وبناء على النهج السياسي الموفق الذي اتبعه المستشار الالماني اديناور خلال مرحلة الانطلاق، ذلك النهج الذي ترك أثراً ايجابياً على قناعات ومواقف أصحاب صنع القرار السياسي في دول الحلفاء الغربيين، فقد تم الاقرار بتوسيع النفوذ للحكومة الالمانية في مجال السياسة الخارجية وبناء العلاقات التجارية بدءاً بتنظيم العلاقة الالمانية مع أقطار أوروبا الغربية.

ومما تجدر الإشارة إليه ـ في هذا الصدد ـ هو نشوء دولة المانيا الديمقراطية في منطقة الاحتلال السوفياتي وهي الجزء الشرقي من أراضي المانيا، فقد شكلت هذه الجمهورية المختلفة في النظام السياسي والمغايرة في التبعية السياسية عاملاً منافساً لسياسة المانيا الاتحادية على المسرح السياسي الأوروبي والدولي، وقد استدعى ذلك من الأخيرة أن توليه اهتماماً وطنياً خاصاً.

أما في المجال الاقتصادي، فقد كانت المانيا الاتحادية تعاني في سنوات تأسيسها الأولى من عجز مالي كبير، ومشاكل اقتصادية كثيرة، سببتها آثار الحرب، وموجات الهجرة التي تدفقت عليها من الألمان الذين خضعت ديارهم للاحتلال الروسي إبان الحرب. وارتفع عدد العاطلين عن العمل ليصل إلى ١ر٣ مليون نسمة من مجموع السكان البالغ تعدادهم ٨ر٤٦ مليون نسمة. وسجل الميزان التجاري عجزاً مالياً استمر حتى عام ١٩٥٢ عندما سجل فائضاً ملحوظاً.

ولم تخضع مدينة برلين الغربية لدولة المانيا الاتحادية إلا خضوعاً أسمياً فقد كانت السيادة فيها لدول الحلفاء الأربع، الأمر الذي أدى إلى تقسيمها لمناطق نفوذ متعددة طبقاً لذلك، ولكن السياسة الالمانية الاتحادية أولت برلين الغربية اهتماماً من طراز خاص، وفي كل الميادين.

لقد خضعت شؤون وزارتي الخارجية والدفاع لسلطة هيئة الاحتلال العليا المشكلة من المندوبين السامين من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية. وواجهت الحكومة الالمانية في بادئ الأمر تحقيق الأهداف السياسية، مثل السيادة الوطنية الكاملة وتحقيق الوحدة الالمانية، وقضية الحدود مع الدول الاوروبية المجاورة. ويعود أول نشاط دبلوماسي الماني إلى عام ١٩٥٠، عندما سمح للحكومة الالمانية بإنشاء قنصليات لها لدى دول الحلفاء. ومنذ صدور قرار الهيئة العليا للحلفاء بتاريخ ١٩٥١/٣/٦ الذي نص على اعتبار الحكومة الالمانية مسؤولة عن كافة الشؤون الخارجية والسماح لها بإنشاء وزارة خارجية، تألفت الوزارة المعنية، وتسلم حقيبتها المستشار الالماني نفسه، وعين المستشار اديناور الاستاذ فالتر هالشتاين Prof. Walter Hallstein وكيلاً للوزارة.

وبعدها أصبحت الحكومة الالمانية متحررة من قيود الهيئة العليا للحلفاء، وتطورت العلاقات القنصلية إلى دبلوماسية.

وفي تلك المرحلة، كانت التحضيرات قائمة لإقامة علاقات دبلوماسية مع كل من المملكة المصرية، والمملكة العراقية، وجمهورية لبنان، والجمهورية العربية السورية، وإنشاء ممثلية قنصلية في الجزائر.

بدأت السياسة الخارجية الالمانية خطوتها الأساسية بإجراء محادثات مع الأطراف اليهودية والصهيونية والاسرائيلية، من أجل التوصل إلى المصالحة، والتعويض عن الاضرار التي لحقت باليهود في المانيا. وتوصلت الأطراف المعنية إلى توقيع الاتفاق بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٠ الذي سهل التحرك السياسي الالماني على الصعيد الدولي. وفي ١٩٥٢/١٠/١٤ تبادلت المانيا الاتحادية التمثيل الدبلوماسي بمستوى مفوضية مع الجمهورية العربية السورية، على الرغم من احتجاج الحكومة السورية على توقيع الاتفاق الالماني ـ الاسرائيلي. أما الجمهورية المصرية، فقد تم التبادل الدبلوماسي معها بمستوى السفراء يوم ١٩٥٢/١٠/١٦ وكان المستشار الالماني يأمل من سفارة بلاده في مصر أن تنهض بدور ايجابي في كسب أصدقاء آخرين في البلاد العربية من خلال الدور المنتظر الذي تؤديه في البلاد العربية[1].

(١) حواب الحكومة الالمانية في Die Auswaertige Politik.

المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية الالمانية تجاه المنطقة العربية

ارتبطت سياسة المانيا الاتحادية منذ تأسيسها بإطار محدد من قبل السياسة الامريكية بالدرجة الأساس، وحلفائها في لندن وباريس، على ضوء التنافس القائم بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي الذي دخل مرحلة الحرب الباردة، وبنفس السياق لا يمكن تجاهل المؤثرات الصهيونية[٢] أو تجاهل دورها في رسم السياسة الخارجية لدول الحلفاء الثلاث، وتحديدها للمحيط الذي يجب أن تتحرك فيه السياسة الالمانية. وفيما يتعلق بموقف السياسة الالمانية تجاه البلاد العربية فقد التزمت بالمقياس الامريكي الذي يرى في كل دولة عربية تتلقى مساعدات اقتصادية أو عسكرية من كتلة المعسكر الاشتراكي دولة تدور في فلك الاتحاد السوفياتي، وتقع تحت تأثيره السياسي. وهنا لا بد من التنبيه إلى أن دخول السياسة السوفياتية إلى البلاد العربية لم يبدأ إلا بعد وفاة جوزيف ستالين أي حوالي عام ١٩٥٤، إلا أن السعي الغربي لتحجيم المد الشيوعي في البلاد العربية بعد الأزمة الكورية وازدياد المد الشيوعي في بلاد البلقان إلى اليونان هو الذي أثر في تكوين هذه النظرة. وفي اطار هذا التصور رأت السياسة الغربية ضرورة تدعيم الوجود الاسرائيلي القوي والمميز، على الرغم من قيام العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والكيان الصهيوني منذ عام ١٩٥٣. وفي هذا المضمار طلب من السياسة الالمانية أن تؤدي دوراً في تدعيم الكيان الصهيوني، وواجهت الحكومة الالمانية ضغطاً امريكياً مباشراً[٣].

أما في اطار تشابك المصالح السياسية الداخلية والخارجية فقد خضعت سياسة المانيا الاتحادية لمعادلة تحقيق أهداف التكامل الأوروبي، وسياسة تحقق الوحدة الالمانية. وجاءت سياسة المستشار الالماني الأول الدكتور كونراد اديناور، التي تمثلت في فهم أبعاد السياسة الدولية ومعطياتها على ضوء نتائج الحرب الكونية الثانية القائمة على أساس انخراط المانيا الاتحادية ضمن دائرة اوروبا الغربية، والولايات المتحدة الامريكية، وانها لا يمكن أن تستعيد استقلالها وسيادتها ووحدتها دون ذلك، وبناء على هذا تقيدت حركة السياسة الخارجية الالمانية زمن اديناور ضمن هذا الاطار، وبقيت عرضة لمؤثرات الصراع الغربي ـ الشرقي، تلك المؤثرات التي انعكست على كل قضية في العالم، بما فيها السياسة الالمانية تجاه العرب، وارتهان الموقف الالماني بتلك المؤثرات. أما فيما يتعلق بالسياسة الالمانية تجاه قضية فلسطين، والصراع العربي ـ الصهيوني، فقد اثرت فيها وفي توجيهها عوامل تاريخية وسياسية مختلفة، وقد ترك بعض هذه العوامل أثراً في السياسة الالمانية بعد الحرب، داخلياً وخارجياً وبشكل مباشر، وما زال تأثيره حتى الآن يتمثل في توفير ظروف الابتزاز من قبل الأطراف صاحبة العلاقة، وهي المنظمة الصهيونية، ودولة الكيان الصهيوني، والوكالة اليهودية العالمية. فالشعور التاريخي بالذنب تجاه اليهود برر للشعب الالماني ايجاد علاقات من طراز خاص مع اسرائيل أكسبتها أفضلية، ومنحتها الأولوية على العلاقات الالمانية مع العرب، أياً كانت درجة الربح والخسارة في الجانب الاقتصادي والاخلاقي. لقد نهجت السياسة الالمانية الخارجية منذ تأسيسها نهج الالتزام بالقرارات الخارجية المفروضة عليها، نحو الصراع العربي الاسرائيلي، وهكذا ترك الماضي النازي آثاره في السياسة الالمانية تجاه العرب وفلسطين، وما زال تأثيره الفعلي قائماً حتى كتابة هذه الأسطر. وفي هذا السياق يمكن القول ان السياسة الخارجية لالمانيا سارت على اعتبار الصراع العربي الصهيوني حقيقة واقعية، ولا يمكن أن يشكل حجر عثرة في بناء العلاقات مع الأقطار العربية، ولا بد من النظر إليه بمنظور اسرائيلي فقط، وحرم على السياسة الالمانية تحريماً قطعياً تحليل ومتابعة قضايا الصراع العربي الصهيوني تحليلاً موضوعياً ومستقلاً، وبهذا الصدد يشير الأستاذ الامريكي كينيث م ليوان Kenneth M. Lewan إلى أن الحكومة الالمانية كانت تعي أنها ملتزمة بتقوية اسرائيل اقتصادياً وعسكرياً لمدة ١٢ عاماً وبلا حدود[٤]. وساد الاعتقاد، عند الرأي العام الالماني والأحزاب والنقابات والكنائس، بأن المانيا الاتحادية قادرة على الاستمرار بنهجها السياسي هذا، وبناء علاقات اقتصادية مع الأقطار العربية كلها، دون أن تلتزم بموقف معين تحت ذريعة أنه ليس لها علاقة بالصراع[٥]. وبهذا الصدد يجب أن نشير إلى الحقيقة التاريخية التي يجب مراعاتها والتذكير بها، تلك الحقيقة المتعلقة بالدور الالماني قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها وأثر ذلك على التطورات السياسية في البلاد العربية، وبالذات في فلسطين، والمتمثلة فيما يلي:

---

(٢) Bueren, Die arabischen Staaten in der aussenpolitischen Konzeption

(٣) Dokumente Der Deutschen, 466-471.

(٤) Lewan, Die Bundesrepublik, 5, 37.

(٥) Buettner, Die Politische Beziehungen , Oldenbourg, 112.

أولاً: الاضطهاد المخطط له الذي تم الاتفاق عليه مسبقاً كما جاء في اتفاقية "هاعفارا" "Transfer-Abkommen" بين الصهيونية وأدواتها من جهة، وبين النازية الهتلرية من جهة أخرى[٦]. فهذا الاتفاق لعب دوراً فعالاً في تحقيق الهجرة اليهودية الكبيرة السريعة والمنظمة إلى فلسطين، وكان ذلك ضرورياً لتوفير أسس اجتماعية ضرورية لتحقيق الحلم الصهيوني بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين.

ثانياً: الموقف الدولي تجاه اليهود بعد الحرب العالمية الثانية، فقد خضع لمؤثرات عاطفية استغلتها الصهيونية، ووظفتها ضمن أطر المؤسسات الدولية لتتجاوب مع طموح الحركة الصهيونية في تقسيم فلسطين بين العرب واليهود، مما دفع في النهاية الأطراف الدولية إلى الالتزام بموقف مؤيد للمطالب اليهودية، ومعارض للحق الانساني والتاريخي والقومي للطرف العربي، رغم المقاومة العربية والاسلامية الصلبة التي واجهها.

ثالثاً: المساهمة المالية والاقتصادية والثقافية والتقنية والعسكرية التي قدمتها المانيا الاتحادية لدولة اسرائيل، في اطار اتفاق إعادة المصالحة والتعويض على اليهود، رغم تعارض ذلك مع القانون الدولي القائم على أساس أن دولة اسرائيل لم تمثل اليهود الذي ظلموا من الالمان في المانيا وغيرها من البلدان التي احتلها الالمان من جانب، ولأن دولة اسرائيل لم تكن آنذاك قائمة كدولة خلال مرحلة الحرب وبعدها مباشرة من جانب آخر. واستغلت دولة اسرائيل تلك المساعدات الهائلة لا سيما في مرحلة التأسيس في بناء القواعد الاقتصادية الأساسية وبناء القوة العسكرية، في وقت كانت فيه بأمس الحاجة إلى أي عون لتثبيتها في الأرض العربية.

وفي هذا السياق حصلت اسرائيل ضمن قائمة البضائع التي سلمتها المانيا الاتحادية دون مقابل على ٦٠٪ من الأصناف المحرم تصديرها إلى الدول الاشتراكية، على اعتبار أنها بضائع استراتيجية قد تخدم أهدافاً عسكرية[٧]. وكان المستشار الالماني كونراد اديناور منذ بداية حكمه يحاول مد شبكة من العلاقات مع الأوساط اليهودية، وعندما قدم مساعدات مالية لاسرائيل كان ذلك دليلاً على حسن نوايا حكومته، وتعد هذه الخطوة الأولى لتوفير الجو المناسب لمحادثات تحقيق المصالحة مع اليهود. وفي أول مؤتمر صحافي للمستشار اديناور بتاريخ ١٩٤٩/١١/١١ وبمناسبة استقباله عدداً من الشخصيات اليهودية في المانيا منهم الصحافي اليهودي كارل ماركس[٨] عبر عن رأيه الشخصي وعن موقف الحكومة الالمانية الأولى بأنها عاقدة العزم على دعم اسرائيل ببضائع تبلغ قيمتها ١٠ مليون مارك، تعبيراً مباشراً عن الرغبة في المصالحة بعد الذي جرى لليهود في المانيا[٩].

وفي يوم ١٩٥٢/٩/١٠ انتهت المباحثات إلى توقيع الاتفاق في لوكسمبورغ الذي عرف باتفاق اسرائيل، دون أن تعير الحكومة الالمانية ردود الفعل العربية أية أهمية. وعلاوة على ذلك كانت الحكومة الالمانية تعي أهمية العرب الاقتصادية والسياسية، لا سيما فيما يتعلق بنقطة الضعف الالمانية المتمثلة في مسألة جمهورية المانيا الديمقراطية، والاعتراف الدولي بها، وما تشكله عملية الاعتراف من ضربة قوية في التطلع القومي الالماني نحو الوحدة.

وفي ضوء ذلك يمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الالمانية لا سيما في ظل الظروف الموضوعية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وكما قدرها المستشار الالماني نفسه:

١- خروج اوروبا مهلهلة وضعيفة، وصعود الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي كأكبر قوتين في العالم، علاوة على تدهور قوة أوروبا الغربية نظراً لتصفية وجودها الاستعماري في العالم الثالث.

٢- التوجهات التوسعية للاتحاد السوفياتي داخل أوروبا وخارجها، وكذلك التوجهات الصينية نحو تحقيق هدفهما المشترك في الثورة الشيوعية العالمية.

٣- انقسام العالم إلى محورين متناقضين عرفا بمحوري الشرق والغرب، وبدء الحرب الباردة.

٤- الضعف البنيوي للديمقراطية الغربية مقابل دول ديكتاتورية في أوروبا الشرقية.

٥- ماضي المانيا ومهمة التغلب عليه ضمن اطار السياسة الخارجية الالمانية[١٠].

وعلى ضوء هذه المتغيرات تحددت أهداف السياسة الخارجية الالمانية على النحو التالي:

١. التكامل مع العالم الغربي، والمقصود به هنا دول أوروبا الغربية، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، وكذلك مع الولايات المتحدة الامريكية من جانب آخر.

---

(٦) Goldman, 229.

(٧) جريدة Handelsblatt، ١٩٥٢/٩/١٧م.
جريدة الأردن، ١٩٥٢/٩/١١م، ع ٢٣٤٤.

(٨) ليس هو ماركس صاحب النظرية الاشتراكية المعروف.

(٩) تصريح اديناور في: Rolf Vogel, 17.

(١٠) Schwarz, Das aussenpolitische Konzept, Adenauer-Studien, 79.

٢. إعادة السيادة الوطنية الكاملة.
٣. توحيد المانيا[١١].

وفي هذا السياق لا بد من الاشارة إلى ردود الفعل العربية الرسمية التي تمثلت فيما يلي:

أولاً: تقدمت اللجنة العربية العليا لفلسطين بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٩ باحتجاج خطي إلى الحكومة الالمانية الاتحادية، وطلبت إليها وقف المباحثات مع اسرائيل، ووجهت نسخة من هذا الاحتجاج إلى هيئة الأمم المتحدة. واعتبر العرب أن عمل المانيا هذا لا يقدم عليه صديق، وارسلت اللجنة وفداً إلى بون برئاسة المفوض اللبناني في باريس أحمد الداعوق من ٢٢-١٩٥٢/١٠/٣٠ واحتج باسم كل الدول العربية على الاتفاق بناء على حالة العداء القائمة بين اسرائيل والعرب.

ثانياً: الاحتجاج المصري الرسمي بعد التبادل الدبلوماسي بين البلدين، وذلك بالاكتفاء بتوجيه مذكرة احتجاج باسم جامعة الدول العربية يوم ١٩٥٢/١١/١٢[١٢] وهددت بقطع العلاقات الاقتصادية مع المانيا الاتحادية في حال إقرار الاتفاق من البرلمان الالماني، وتبعاً لذلك سافر الوفد الاقتصادي الالماني برئاسة وكيل وزارة فسترك Westrick إلى القاهرة من ١-١٩٥٣/٢/١٥ بهدف تهدئة الأجواء مع العرب من خلال تقديم مساعدات اقتصادية لتلافي المقاطعة، وأعلن الفريق محمد نجيب أن العروض الالمانية التي وعدت بتقديم معونات بمبلغ ٤٠٠ مليون مارك ليست كافية وتوقفت المحادثات دون نتيجة. وبعد إقرار الاتفاق الالماني الاسرائيلي لم تطبق المقاطعة كما أعلن عنها مسبقاً، وقامت الحكومة المصرية بعقد اتفاقية تجارية مع جمهورية المانيا الديمقراطية في ١٩٥٣/٢/١٠[١٣].

قامت الاحتجاجات العربية على أساس أن العرب لا يعارضون فكرة المصالحة والتعويض على اليهود وغيرهم، ولكن على أساس أن اسرائيل ليست هي الممثل الشرعي في القانون الدولي لليهود والالمان الذين عذبو في المانيا وغيرها من دول العالم. ولذلك يسقط ادعاء اسرائيل في حصولها على التعويضات، ثم إن اسرائيل ترفض العرف الدولي الذي يطالب بدفع التعويضات، وإلا فإنها مطالبة بأن تدفع التعويضات طبقاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، واشارت الاحتجاجات إلى أن المبالغ المطلوب دفعها من الجانب الالماني للجانب الاسرائيلي عالية جداً تفوق بكثير تكاليف استقدام المهاجرين اليهود وعملية استيطانهم في فلسطين على حساب العرب، الأمر الذي سوف يسهل تجهيز اسرائيل عسكرياً واقتصادياً ضد الأمن الاستراتيجي العربي. ويؤكد المؤرخ الانكليزي الشهير ارنولد توينبي Arnold Toynbee وجهة النظر العربية الموضوعية عندما يقول: "إن الحجة الحاسمة للسياسة الالمانية تجاه اسرائيل واليهود، تنطبق بنفس الدرجة على اسرائيل تجاه الفلسطينيين الذين دفعوا من خلال تقسيم بلدهم وبالهجرة والطرد من وطنهم، ثمناً لجرائم لم يفعلوها هم ضد اليهود بل الالمان[١٤]. وحاولت الحكومة الالمانية بمذكرتها المؤرخة في ١٩٥٢/١١/٩ إلى الجامعة العربية طمأنتها من كل التخوفات وادعت بأنها لن ترسل أدوات حربية إلى اسرائيل.

لقد تفهم العرب حقيقة الضغط الواقع على المانيا، والمشاكل التي ورثتها عن النظام النازي المنهار، وخضوعها لسلطات الاحتلال الأجنبية. ويعزى التفهم العربي إلى كونهم ـ أي العرب ـ عانوا من مشاكل مشابهة من الاحتلال الاجنبي، وتقسيم البلاد العربية دون أن يكون لهم دور سببي في ذلك كما كان للالمان في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وافتعلوا الجرائم ضد شعوب البلاد التي سيطروا عليها. وتفهم العرب توجه المانيا الاتحادية نحو الوحدة الالمانية، وأهمل العرب جراء ذلك الاعتراف بالمانيا الديمقراطية، أو على الأقل لم يستغلوا هذا العامل كورقة ضغط على السياسة الالمانية، وعلاوة على ذلك التزمت الدول العربية بتأييد فكرة توحيد المانيا في المحافل الدولية وبالأخص في هيئة الأمم المتحدة، وكان دور العرب يزداد عدداً كلما استقلت دولة عربية أخرى.

ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن العلاقات العسكرية الالمانية ـ الاسرائيلية كانت قد بدأت على شكل تدريب أفراد من الجيش الاسرائيلي قبل عام ١٩٥٤ في القواعد العسكرية الفرنسية والامريكية على الأراضي الالمانية[١٥]. وكانت العلاقات بين المانيا واسرائيل قد قطعت شوطاً متقدماً في الميادين الحيوية العسكرية والاقتصادية قبل أن يتم التبادل الدبلوماسي رسمياً بينهما. ويعترف نائب وزير الدفاع الاسرائيلي شيمون بيرس عام ١٩٥٧ في مقابلة صحافية مع

---

(١١) Huenseler, Die Aussenpolitischen, 17.

(١٢) نص المذكرة في: Dokumente Der Deutschen, 471-472.

(١٣) Deutschland Jahrbuch, Klaus Mehnert, 13.

(١٤) Toynbee in Einem Briefwechsel Mit Jacob Talman in Encounter, 29.

(١٥) تقرير السفارة المصرية في بون إلى الخارجية المصرية عام ١٩٥٤.

المجلة الالمانية Der Spiegel لاحقاً في عام ١٩٦٥ بأن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع المانيا الاتحادية لم تحتل المقام الأول، حيث كانت المصلحة الاسرائيلية الأساسية عند كل الدوائر الاسرائيلية تكمن في التسلح العسكري[١٦].

وفي مجال تشجيع الصناعة العسكرية الاسرائيلية لعبت المانيا الاتحادية دوراً مهماً، فعلى سبيل المثال بدأت بعملية شراء السلاح الفردي "عوزي" منذ عام ١٩٥٧. وفي هذه الصفقة قاد عملية المفاوضات عن الجانب الاسرائيلي رئيس البعثة الاسرائيلية في مدينة كولونيا فلكس شنار F. Shinnar مع وزير الدفاع الالماني فرنتس يوسف شتراوس F.J. Strauss[١٧] وبموافقة المستشار ادیناور شخصياً أقرت حكومة المانيا تقديم المساعدات العسكرية الالمانية لاسرائيل على ضوء الاتفاق الالماني - الاسرائيلي[١٨] فقامت المانيا بشراء أسلحة امريكية وفرنسية لاسرائيل[١٩] وبهذا خدمت طرفين مهمين بالنسبة لالمانيا من خلال اشباع الرغبة الاسرائيلية في التسلح ضد كل العرب، وبنفس الوقت دعم الانتاج الحربي للصناعات الفرنسية، والامريكية. وقدمت الأسلحة دون ثمن باعتراف وزير الخارجية الالماني عام ١٩٦٥ قيرها رد شرودر Gerhard Schroeder[٢٠].

وفي الحقل التجاري بلغ مجموع صادرات المانيا الاتحادية إلى البلاد العربية ما قيمته ٣ مليارات مارك[٢١] عام ١٩٥٢، وفي عام ١٩٥١ شكلت نسبة الصادرات الالمانية إلى العرب ١ر٤٪ من مجموع صادرات المانيا الاتحادية، وبلغت نسبة استيرادها ٢ر٧٪ من مجموع الاستيراد الكلي[٢٢]. وأخذت أهمية العرب بالازدياد والتنامي في المجالات السياسية والاقتصادية ونمو الوعي الذاتي داخل الأقطار العربية. وثمة عنصر آخر اكتسب بالغ الأهمية بالنسبة لتطلعات السياسة الخارجية الالمانية، وهو الانخراط داخل الدائرة الاوروبية الغربية قدر المستطاع، من أجل التوصل تدريجياً لتحقيق اكتمال السيادة الوطنية. وفي هذا السياق يمكن القول ان الدول العربية على واقعها خلال مرحلة البحث كانت غير مؤهلة لأن تلعب أي دور بشكل مباشر أو غير مباشر في التأثير الايجابي أو السلبي على هذه التطلعات. وعلى هذا الأساس تتحدد أهمية كل دولة عربية بالنسبة لالمانيا الاتحادية، على ضوء الأهمية الاقتصادية المتوفرة، ودرجة التبادل التجاري من جانب، وفي الوسائل المتاحة وامكانياتها المتوفرة في التأثير على سير تحقيق أهداف السياسة الالمانية من جانب آخر.

وثمة عامل آخر لعب دوراً مهماً في تطور العلاقات الالمانية تجاه العرب، وتسبب في اختلاف صور هذه العلاقات، وهو أن أغلب الأقطار العربية إن لم تكن كلها حتى عام ١٩٥٥ كانت تسير في فلك الدول الأوروبية الغربية، وبعدما بدأت آثار الحرب الباردة تنعكس على الأقطار العربية أخذت السياسة الالمانية تولي اهتمامها لبعض الدول العربية، بما يتفق ومصالحها الذاتية. وانعكس هذا المنطلق على علاقات المانيا الاتحادية أيضاً مع الأقطار العربية التي استمرت في تبعيتها لبعض دول أوروبا الغربية.

لمحة موجزة عن التطور السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية وبداية النشاط السياسي الخارجي مع دول أوروبية غير التقليدية

لا بد هنا أن نستعرض بايجاز الوضع في المملكة الأردنية الهاشمية. فمنذ تأسيس إمارة شرق الأردن بناء على اتفاق بين الانكليز والعرب عام ١٩٢١ وتأليف حكومة شرق الأردن في ١٩٢١/٤/١١ خضعت السياسة الأردنية الداخلية والخارجية لظروف خارجية تمثلت في فرض الانتداب البريطاني على شرق الأردن. وكان هذا الانتداب وصاية دولية من الناحية النظرية واستعماراً احتلالياً من الناحية العملية. واستمرت هذه الوضعية حتى الاستقلال عام ١٩٤٦ الذي قام على أساس معاهدة انتقصت السيادة الوطنية، وأبقت النفوذ البريطاني على أهم مقاليد البلاد الاقتصادية والجيش والأمن الدخلي. وخلال هذه المرحلة الانتدابية ومرحلة بعد الاستقلال خضعت السياسة الخارجية الأردنية للتأثير البريطاني، فلم يكن بمقدور الحكومات الأردنية اتخاذ خطوات دبلوماسية دون موافقة المعتمد البريطاني.

لقد عانت البلاد الأردنية باستمرار من عجز مالي اثقل كاهل القرار السياسي، وكان يقيده أحياناً ضمن أطر التبعية، والأمر الثابت هنا هو أن السياسة الأردنية الخارجية نهجت منذ التأسيس نهج السير على خطى السياسة البريطانية خاصة، والرأسمالية الغربية عامة، ولم تظهر أي موقف مغاير، أو معاد للمعسكر الغربي، مما يسر لها إقامة

(١٦) Peres, in Der Spiegel, 38.

(١٧) Shinnar, Bericht Eines, 139.

(١٨) Der Spiegel, 1, 25.

(١٩) تقرير السفارة المصرية في بون إلى الخارجية المصرية عام ١٩٥٤.

(٢٠) Lewan, Die BRD, 26.

(٢١) Handelsblatt.

(٢٢) Buettner, Op. Cit. 117.

العلاقات مع الدول الاوروبية الغربية، والمقصود بذلك الرأسمالية.

استمر هذا النهج السياسي في عهد المغفور له الملك عبد الله بن الحسين (١٩٢١ـ١٩٥١) على الوتيرة نفسها، مركزاً الجهود على السياسة الداخلية بكل مفاصلها وبالذات منذ الاستقلال، وبدأت القضية الفلسطينية تلقي عوامل التأثير على السياسة الأردنية وما زالت حتى يومنا هذا، وقد انعكست آثار الصراع العربي الصهيوني في فلسطين على الأردن مباشرة لا سيما بعد عام ١٩٤٨ وبعد ضم الجزء المتبقي من فلسطين خارج الاحتلال الصهيوني إلى المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٥٠ مما عرف لاحقاً باسم الضفة الغربية. ومنذ ذلك التاريخ أصبح الأردن والسياسة الأردنية طرفاً في الصراع العربي الصهيوني يتأثر مباشرة في النهج السياسي الداخلي والخارجي بكل مجريات الصراع والعوامل المؤثرة فيه.

وقد احتلت المملكة الأردنية الهاشمية إضافة إلى ذلك، موقعاً مركزياً بين أقطار عربية متباينة، ومتفاوتة في أوضاعها ونظمها السياسية والاقتصادية، وقدراتها في التأثير السياسي على الآخرين، الأمر الذي ترك البلاد تتأثر مباشرة بما يجري في الدول العربية المجاورة، لأن الشعب العربي في الأردن يعد نفسه دستورياً وفعلياً جزءاً من الشعب العربي، والأمة العربية الواحدة.

وتطورت العلاقات الالمانية مع الأردن تطوراً ايجابياً سريعاً فقد أصبح الأردن من بين الدول العربية المهمة في التصورات الالمانية السياسية والاقتصادية. وزادت أهمية الأردن بالنسبة لالمانيا أيضاً على ضوء المتغيرات السياسية في المنطقة العربية، كما ذكرنا سابقاً. وفي هذا السياق نذكر بما قاله المستشار الالماني هلموت كول Helmut Kohl في عمان بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٥ "بسرور عظيم نثبت الحقيقة بأن تبادلنا التجاري تضاعف ثلاث مرات تقريباً في السنوات الخمس الأخيرة. وباعتقادي ان هذا التوجه سوف يستمر"[٢٣]. وبنفس المستوى كان وزير الخارجية الالماني هانز ديترش قنشر Hans-Dietrich Genscher قد أكد في عمان يوم ١٩٨٢/٧/١٢ على أن: "المانيا الاتحادية تعد من أهم الدول في التبادل التجاري مع الأردن، وكذلك تطور التعاون في مجالي الثقافة والعلوم بشكل يدعو للسرور...نحن نثمن عالياً الدور الذي يلعبه الأردن كبلد مستقل وذي سيادة في استقرار الشرق الأوسط، والجهود المسؤولة للملك حسين، وحكومته في البحث عن السلام في المنطقة"[٢٤].

العلاقات الالمانية ـ الاردنية السياسية في المرحلة الأولى منذ عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٥

لم يكن بمقدور إمارة شرق الأردن (١٩٢١ـ١٩٤٦) بناء علاقات دولية إلا بما يتلاءم مع السياسة الانكليزية. وبعد عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٥١ لم يمكن بمقدور الالمان أن ينشطوا دبلوماسياً جراء ظروف الهزيمة النكراء التي حلت بهم، وانتهت بالاحتلال الامريكي والفرنسي والانكليزي والروسي لبلادهم، إلا بما يتلاءم ورغبات الحلفاء الغربيين. ويمكن لنا القول ان العلاقات الدبلوماسية الالمانية تجاه البلاد العربية حتى عام ١٩٥٣ كانت متركزة على مصر والعراق وسوريا والسعودية التي نشأت خلال عام ١٩٥٣. ولم تول المانيا منذ أن سمح لها بانتهاج سياسة خارجية عام ١٩٥١ أية أهمية للعلاقة مع المملكة الأردنية الهاشمية، ويمكن أن نرد ذلك إلى الوضع الذاتي لحكومة المانيا الاتحادية، وبنية هيكلية وزارة الخارجية، حديثة التشكيل بما رافقها من اختناقات في تهيئة وتوفير الطواقم الدبلوماسية لسفاراتها وقنصلياتها العديدة في اوروبا وامريكا وآسيا وافريقيا.

أما في الجانب الأردني فقد رفعت الحكومة برئاسة توفيق أو الهدى وزير الخارجية، بتاريخ ١٩٤٨/١١/٢٤ بقرارها المرقم ٥٦٣، حالة الحرب التي كانت قائمة مع المانيا منذ ١٩٣٩/٩/٣، ورغم ذلك فان التطورات السياسية في قضية فلسطين وما ترتب عليها من مسؤوليات، ومشاكل سياسية واقتصادية وعسكرية لم تترك للأردن أي مجال للتفكير في توسيع شبكة العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم. ويضاف إلى ذلك عامل الضعف الاقتصادي الذي كانت تعاني منه الحكومة الأردنية فقد كبح نشاطها في الاتجاه نفسه، ويمكن أن ينطبق هذا العامل أيضاً على الحكومة الالمانية خلال الأعوام الأولى من تأسيسها.

بدأت الحكومة الأردنية برئاسة توفيق أبو الهدى ووزير الخارجية التفكير في بناء علاقات دبلوماسية مع المانيا الاتحادية خلال عام ١٩٥٢، وأعربت الحكومة عن وجهة نظرها هذه بتاريخ ١٩٥٢/٨/٥ عندما أعلنت الممثلية الأردنية في باريس باسم الحكومة الأردنية، رغبة الأردن في بناء علاقات مع المانيا الاتحادية إلى الممثلية الالمانية

(٢٣) Tischrede Des Bundeskanzlers in, Dokumentation, Die BRD...

(٢٤) Genscher in, Dokumentation, 172.

في فرنسا، وجاء الرد من المانيا بالموافقة واقترحت الحكومة الالمانية أن يقوم الدكتور ملخرز Dr. Melchers الذي يتبع المفوضية الالمانية في بغداد بتمثيل المانيا الاتحادية في الأردن، ووافقت الحكومة الأردنية على الدكتور ملخرز بتاريخ ١٩٥٣/٢/٩.

ولكن أول اتصال دبلوماسي بين الطرفين قد تم في شهر كانون الأول من عام ١٩٥١ عندما زار الدبلوماسي الالماني كركلر Krekeler في واشنطن المبعوث الأردني الدكتور يوسف هيكل، وأعرب هيكل عن رغبته في التعرف على الأوضاع الالمانية واستطلاعها وفكرة التكامل الاوروبي. وذكر كركلر في هذا اللقاء بأنه من الأولى أن يتم التكامل بين العرب على أساس توافر عوامل التكامل بدرجة أفضل مما هو متوافر للاوروبيين مثل الأصل الواحد واللغة الواحدة والدين الواحد، ولقائهم في المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة، وفي هذا السياق كان رأي يوسف هيكل ان الذين يعارضون التكامل العربي هم في النهاية العائلات الحاكمة، والمتنفذون في دوائر الحكومات من الموظفين[٢٥].

وعلى أثر اعلان توقيع اتفاق المصالحة الالماني ـ الاسرائيلي ارسل رئيس الوزراء الاردني توفيق أبو الهدى برقية إلى وزير الخارجية الالماني كونراد اديناور يوم ١٩٥٢/٩/١٠ أعرب فيها عن اشمئزاز الحكومة الأردنية لهذه الخطوة، وعلقت الاذاعة الأردنية على الحدث وأوردت نص البرقية في ١٩٥٢/٩/١٠، ورأت في هذا الاتفاق خطوة عدائية ضد الدول العربية والاسلامية. وإضافة إلى ذلك فقد وصفت الاذاعة الاتفاق بانه ضربة ضد القوانين الدولية وخطر على السلام العالمي، ووجهت الغرفة التجارية في القدس احتجاجاً إلى الغرف التجارية الالمانية أعربت فيه عن استيائها لتوقيع اتفاقية التعويضات مع اسرائيل[٢٦].

وبعد وصول الدكتور ملخرز إلى عمان بتاريخ ١٩٥٣/١١/١٧ قدم أوراق اعتماده إلى جلالة الملك الحسين في عمان، وشكلت هذه الخطوة بداية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أما الأردن فلم يكن بمقدوره في ذلك الحين أن يقيم ممثلية له في المانيا الاتحادية نتيجة للظروف المالية الصعبة التي يمر بها.

كان السيد غريب طوقان رئيس قسم التشريفات في وزارة الخارجية الأردنية عام ١٩٥٣ على رأس المستقبلين في بلدة الزرقاء للبعثة الدبلوماسية الالمانية القادمة من بغداد.

لقد عرض الدكتور ملخرز في رسالته المؤرخة في ١٩٥٣/١٢/٢٨ تقريراً مفصلاً عن زيارته للأردن، وأشار إلى الاجراءات التي غلب عليها طابع التعقيد، والتشدد من قبل الدوائر الأردنية في عملية منح التأشيرة للالمان الذي يزورون الأردن، رغم أن من كانوا يزورون الأردن هم من التقنيين والفنيين والخبراء في الحقول الاقتصادية والهندسية.

ويعزو ملخرز السبب في ذلك إلى تصرفات الانكليز الذين كانوا لا يريدون تواجد الالمان في المنشآت الأردنية وفي الجيش، فقد تذرع الانكليز في رفضهم لطلبات الالمان بالحظر المفروض على دخول اليهود أو الشيوعيين إلى البلد "Man wolle keine Juden und Kommunisten ins Land lassen". ولا بد من التوضيح بأن طلبات الالمان كانت تقدم إلى وزارة الداخلية التي وقعت كما يشير إلى ذلك تقرير ملخرز، تحت التأثير الانكليزي، ولذلك مورست المماطلة في منح التأشيرة وإطالة الوقت عمداً. ويصف الدبلوماسي الالماني عملية منح التأشيرة للالمان بأنها كانت تأخذ شكلاً مرعباً[٢٧].

ومن العوامل التي كان لها دور مهم في العلاقات السياسية الأردنية ـ الالمانية عاملان:

أولهما: اتفاق اسرائيل وتطور العلاقات الالمانية تجاه دولة اسرائيل في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، مما وفر لاسرائيل مساعدات مالية واقتصادية وعسكرية هائلة صبت محصلتها النهائية في تقوية القدرة الاسرائيلية في كل الميادين وتفوقها على مجمل القدرات العربية أضعافاً مضاعفة، الأمر الذي دفع بالسياسة الأردنية لأن تولي هذه العلاقة أهمية ومتابعة من خلال طرحها عند كل لقاء بين المسؤولين الأردنيين والالمان. وبهذا السياق اهتمت الحكومة الأردنية بتكرار موقف العرب الرافض للاتفاق الالماني ـ الاسرائيلي وركزت على إثارة سوء استغلال دولة اسرائيل لبنود هذا الاتفاق، وخروجها عليه عندما كانت تقوم باعادة تصدير Reexport البضائع الالمانية المرسلة إلى اسرائيل طبقاً للاتفاق المذكور.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق تركيز الجانب الالماني على قناعته بالاتفاق الالماني ـ الاسرائيلي عندما وردت توصية من وزارة الخارجية الالمانية ضمن تقريرها المرسل بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٣ إلى رئيس البعثة الدبلوماسية الالمانية بعمان كونراد فن

(٢٥) تقرير الممثلية الدبلوماسية الالمانية في واشنطن إلى دائرة الخارجية في بون.

(٢٦) جريدة الأردن، ع ٢٣٦٢، ١٩٥٢م.

(٢٧) تقرير ملخرز إلى وزارة الخارجية في بون.

شوبرت Konrad Von Schubert الذي أعد اصلاً في كانون الثاني عام ١٩٥٦، ومفادها أنه يتوجب على الدبلوماسي الالماني عند محادثاته مع أي طرف أردني، وخاصة إذا دعت الضرورة، أن لا يدع أي مجال للشك في تطوير الاتفاق أو تعديله، وعليه أن يؤكد، إضافة إلى ذلك أن أسس هذا الاتفاق تعتمد على خطيئة الالمان في العهد النازي ضد اليهود، ولكن لم تنظر السياسة الالمانية من خلال هذا الاتفاق إلى الالتزام بموقف محدد في الصراع العربي ـ الاسرائيلي[٢٨].

ثانيهما: الطموح المتزايد لدى جمهورية المانيا الديمقراطية في البحث عن موطئ قدم لها في المملكة الأردنية الهاشمية، وبناء على تركيز السياسة الالمانية الاتحادية في تحجيم أي نشاط من هذا القبيل، وجهت ممثلها في عمان إلى أن يتوخى دائماً وفي أية مناسبة توضيح الموقف الالماني إزاء الاعتراف بجمهورية المانيا الديمقراطية، الذي سوف لن تقبل به دون ردود فعل لا سيما أن الموقف الالماني الاتحادي يقوم على أن المانيا الاتحادية هي الوحيدة صاحبة الحق الشرعي والديمقراطي في تمثيل المانيا.

والملاحظ في السياق نفسه أن جمهورية المانيا الديمقراطية في السنوات الأخيرة بدأت بحملة نشاط لتحقيق اعتراف بعض الدول العربية بها، ذلك النشاط الذي بدأ غير رسمي عن طريق العلاقة التجارية التي يمكن لها أن تتطور إلى ممثليه تجارية ثابتة ودون صلاحيات دبلوماسية، وعلى سبيل الذكر ما مثلته الممثلية التجارية في القاهرة التي لم تدرج على قائمة الدبلوماسيين، ولم يسمح لها الاتصال أو الدخول إلى وزارة الخارجية المصرية. ولم تعارض حكومة المانيا الاتحادية هذا المستوى في العلاقة المتبادلة. ولكن التوجه لتوسيع هذه العلاقة لتشمل صلاحيات أخرى ما زال قائماً، مما يستوجب مراقبة أساليب المانيا الديمقراطية في الأردن ومتابعتها التي يمكن أن تؤدي إلى إقامة ممثلية رسمية أو شبه رسمية. وطالبت الخارجية الالمانية مبعوثها بإرسال معلوماته حول هذا الموضوع لأهميته بشكل مستمر[٢٩].

وفي هذا الصدد دعا رئيس القسم السياسي في وزارة الخارجية الالمانية الاستاذ الدكتور فيلهلم قريفه Wilhelm Grewe سفراء المانيا الاتحادية بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٠ إلى بون، وطرح أمامهم موقف الحكومة الالمانية تجاه قضية الاعتراف بالمانيا الديمقراطية، وبين لهم ردود الفعل الالمانية فيما إذا أقدمت احدى الدول على مثل هذه الخطوة، وتتمثل بتطبيق مبادئ هالشتاين Hallstein-Doktrin وهو وكيل وزارة الخارجية منذ ١٩٥٠/٨/٢٥، التي تصل إلى قطع كل العلاقات معها.

ويمكن التأكيد على أن العلاقة بين المانيا الاتحادية والمملكة الاردنية الهاشمية نهجت نهجاً ايجابياً سَرّ الجهات الرسمية الالمانية، ومرد ذلك، حسب وجهة النظر الرسمية الالمانية، الثقة الخاصة التي تتمتع بها المانيا منذ العهد الفلهلميني Wilhelminische Aera في الأردن، كما هو الحال في البلاد العربية، وكذلك رأت الخارجية الالمانية أن النظرة العربية الإيجابية تجاه الالمان تعود إلى عداء الالمان للانكليز والفرنسيين خلال المراحل الماضية. وإضافة للعاملين المذكورين يذكر التقرير أن تقدير العرب في الأردن للحضارة الالمانية جاء نتيجة للنشاط الالماني الخيري في فلسطين، كنشاط المؤسسات الخيرية مثل Schneller شنلر التي أقامت بيتاً للايتام، والروابط الافنجيلية والكاثوليكية وجمعية الهيكليين Templergemeinschaft[٣٠].

وفي الجانب الآخر تمثلت أهمية الأردن بالنسبة للالمان في دوره داخل هيئة الأمم المتحدة بعد قبول عضويته فيها منذ ١٩٥٥/١٢/١٤ أو انضمامه إلى كثير من المنظمات الفرعية التابعة للأمم المتحدة، وكذلك انعكاس الحرب الباردة على السياسة الخارجية للأردن التي عرفت بأنها تسير وبشكل تقليدي في فلك المعسكر الغربي. وعلى الرغم من ذلك كانت الخارجية الالمانية تولي اهتماماً لاحتمال أن يقدم الاتحاد السوفياتي على بناء علاقات دبلوماسية مع الأردن[٣١].

واظهرت الدبلوماسية الالمانية اهتماماً بدور الأردن خلال النصف الأول من عقد الخمسينات تجاه حلف بغداد، وبدأت بتجميع المعلومات عن الجيش العربي، وبالذات عن مدى ولاء الضباط الأردنيين لزملائهم الانكليز، والعاملين في قيادة الجيش العربي، وشملت مجالات الاهتمام الالماني المواضيع التالية:

١. التنظيم وقوة تسليح الجيش العربي والحرس الوطني.
٢. سياسة الميزانية الأردنية في مجال التسلح ونسبة ميزانية وزارة الدفاع للميزانية العامة التي بلغ العجز فيها حوالي ١٢ـ١٦ مليون استرليني.

---

(٢٨) تقرير الخارجية الالمانية إلى البعثة الدبلوماسية الالمانية بعمان.

(٢٩) التقرير السابق نفسه.

(٣٠) التقرير نفسه.

(٣١) التقرير نفسه.

٣. جاهزية الدفاع لدى الشعب، واهتمامات الحكومة الأردنية بتسليحه وتنظيمه[٣٢].

وثمة جانب آخر اهتمت به الخارجية الالمانية وهو جانب القضاء، لا سيما أن القضاء في الأردن كان يعتمد نموذج القضاء الأوروبي والعثماني، إضافة إلى المحاكم القضائية الخاصة بالدين أي "المحاكم الشرعية"، وكان يهم الخارجية الالمانية مراقبة التوجهات الأردنية نحو توحيد القضاء، وإمكانية حل المحاكم الدينية. وكذلك استطلاع التطورات في الحقل القضائي فيما إذا سلك الأردن الطريق المصري بالغاء المحاكم الدينية لما للدين من تشابك قوي بالحياة السياسية.

وأولت الدائرة القضائية في وزارة الخارجية الالمانية اهتماماً كبيراً لقضايا الأملاك الالمانية، وجاء ذلك في استفسار مباشر من البعثة الدبلوماسية الالمانية ببغداد في صيف (١٩٥٤) الذي وجه إلى وزير الخارجية الأردنية يومئذ جمال طوقان. وجاء الرد الأردني عليه بأنه ليس هناك قواعد في القانون الأردني تتعلق بتأميم الأملاك الالمانية أو تركها، ويعود هذا الموقف إلى قرار رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى بتاريخ ١٩٤٨/٣/١٠ المنشور في الجريدة الرسمية عدد ١٩٤٨/٩٤٠ الذي ألغى القرارات كلها التي صدرت في مرحلة الانتداب ضد ما عرف "بدول الأعداء"[٣٣].

وبقيت مشكلة الأملاك الالمانية معلقة، وكانت هذه الأملاك مسجلة لدى جمعية الدراسات للمصالح الأجنبية، طبقاً للقانون الخاص في مدينة بريمن "Studiengesellschaft fuer privatrechtliche Auslandsinteressen e.v. Bremen".

وكانت ثمة مطالب أخرى سجلت لدى الممثلية الدبلوماسية الالمانية في عمان وهي:

١. مطالب بمبلغ ٢٧٠٠ رايخ مارك (أي مارك من النظام النقدي الملغى) لشركة صناعات الدهانات IG-Farbenindustrie A.G.i. L.

٢. مطالب بمبلغ ١١٥٠٠٠ رايخ مارك لبنك الراين ـ فستفاليا في دوسلدورف Rheinisch-Westfaelische Bank, Duesseldorf (Eigenbesitz und Depots. Transjordanische Schuldenanteil-Zertifikate im Nominalwert von 115 000 RM).

وحاول البنك المذكور عبر دوائر سلطات الاحتلال الغربية في المانيا إلغاء الأوراق والمستندات المالية في الأردن، ليستبدل بها من خلال البنك الالماني أوراقاً جديدة.

وجاء رد الحكومة الأردنية على هذه المسألة بأنه ليس لها أية علاقة بهذه الأوراق، وعلى الجهات الالمانية مراجعة الدوائر البريطانية صاحبة سلطة الانتداب، وبهذا الرد أقفل الجانبان الملف المتعلق بهذه القضية[٣٤].

وفي مجال التطورات السياسية الداخلية الأردنية دأبت الدبلوماسية الالمانية على عدم التدخل، والاكتفاء بمراقبة الأحداث، وتقصي المعلومات، وإرسالها إلى المركز الذي طرأ عليه تغيير عندما آلت حقيبة وزارة الخارجية إلى الوزير هاينرش فن برنتانو Heinrich von Brentano في ١٩٥٥/٦/٦ وهو من الحزب المسيحي الديمقراطي.

وفي هذا السياق ظلت السياسة الالمانية تجاه الأردن عموماً، وتصرفات البعثة الدبلوماسية الالمانية فيه على وجه الخصوص، تتوخى في تحركها الحصول على الرضا، والموافقة الدبلوماسية من لدن دول الحلفاء الغربيين وبالذات الجانب الامريكي، واهتمت الخارجية الالمانية برأي الامريكان في دبلوماسيتهم في المنطقة العربية، وهذا يعني أن الدبلوماسي الامريكي يجب أن يرضى عن نشاط الدبلوماسي الالماني[٣٥]. ويعود ذلك، من وجهة نظرنا إلى القاعدة التقليدية المعروفة عن الاحترام العربي للالمان، وهنا يكمن ما كانت تحذره الدبلوماسية الامريكية التي ترضخ غالباً لتأثير اللوبي الصهيوني، وهو أن الدبلوماسي الالماني الذي يعين في البلاد العربية يجب أن لا يكون له ماض نازي ولا أن يكون متعاطفاً مع النظام الالماني المنهار على الأقل.

فقد تضمن التقرير المعد من قبل السفير بفايفر Pfeiffer والمستشار كنب Knapp ـ وكلاهما كانا يعملان في المركز لتقييم الممثلية الالمانية بعمان ـ صورة من الرضا عن الدبلوماسي الالماني الدكتور كونراد فن شوبرت Dr. Konrad von Schubert الذي كان مسؤولاً عن البعثة الالمانية في عمان، ويتبع للسفارة الالمانية ببغداد، لأنه كان يجري اتصالات مباشرة هدفها الاستشارة الدائمة مع القائم بالأعمال الامريكي Geschaeftstraeger وبعدها بدأت اتصالاته مع السفارة الانكليزية في عمان، على مستوى من الثقة والارتباط في تبادل المعلومات[٣٦]. ومنذ ١٩٥٥/٢/٢٢ بدأ الدكتور مونزل Dr. Munzel عمله كممثل لبلاده في الأردن ولكنه بقي تابعاً للسفارة الالمانية في بغداد. ولم تتمكن الحكومة الأردنية من فتح مفوضية لها في المانيا الاتحادية.

---

(٣٢) التقرير نفسه.

(٣٣) الجريدة الرسمية، رقم ٩٤٠.

(٣٤) تقرير الخارجية الالمانية إلى رئيس البعثة الالمانية في عمان.

(٣٥) رسالة السفير الالماني ببغداد إلى الخارجية الالمانية.

(٣٦) تقرير الخارجية الالمانية عن نشاط البعثة الدبلوماسية في عمان.

وشهد عام ١٩٥٥ والعام الذي تلاه أحداثاً صاخبة في المنطقة العربية انعكست آثارها مباشرة على الوضع السياسي الأردني، فمن حلف بغداد، إلى تأميم قناة السويس، وتعريب الجيش العربي في ١ آذار ١٩٥٦ إلى التنسيق العربي بين مصر والسعودية وسوريا والأردن، إلى موضوع شراء السلاح من الدول الاشتراكية، وبالذات من الاتحاد السوفياتي خاصة مصر وسوريا. علاوة على موضوع الانتخابات النيابية في تشرين أول ١٩٥٦ والعدوان الثلاثي على مصر. وانحصر اهتمام الحكومة الالمانية تجاه هذه التطورات في المراقبة المتتالية وتقديم الارشادات لبعثاتها الدبلوماسية في البلاد العربية بالاحتياط والتحرز، عند تصعيد الأحوال واندلاع أحداث مسلحة بغية ترحيل الجالية الالمانية. فعلى سبيل المثال، طالبت الخارجية الالمانية قسم Referat 316 بمذكرتها الموقعة من الدكتور فويقت Dr. Voigt القنصل العام آنذاك بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٤ من البعثة الالمانية بعمان تسهيل عملية ترحيل الجالية الالمانية بسرعة، عن طريق عمان وبيروت، أو عن طريق البر عبر سوريا[٣٧]. وبلغ عدد أفراد الجالية الالمانية في الأردن من غير أعضاء البعثة الدبلوماسية ٧٠ شخصاً تجمعوا في الغالب في عمان والقدس منهم ٣٥ تابعون للجمعيات الافنجيلية والكاثوليكية في القدس وجوارها، و ٢٠ موظفاً لدى الشركات الاردنية كفنيين، ومن بين العدد المتبقي السيدات الالمانيات المتزوجات باردنيين.

وقد جاء في تقرير الخارجية الالمانية الذي أعد في آب ١٩٥٦ حول نشاط البعثة الدبلوماسية الالمانية في عمان بأنه يراقب ويتابع الأحداث الأردنية رغم التشنج القائم بكل روية وهدوء، وتمكنت البعثة خلال الفترة الممتدة من ١ـ١ حتى ١٩٥٦/٦/٣٠ من ارسال ٣٨٧ تقريراً إلى وزارة الخارجية الالمانية في بون[٣٨]، تضمنت الموضوعات التالية:

- ١٥٠ تقريراً خاصاً بالقضايا الادارية وشؤون الأفراد.
- ٩١ تقريراً حول الشؤون السياسية.
- ٣٨ تقريراً في حقل القانون والشؤون القنصلية.
- ٧٧ تقريراً في الحقل الثقافي والاعلام والصحافة.

أما في الحقل الاعلامي فقد اهتمت البعثة الدبلوماسية الالمانية بمتابعة الصحف الأردنية، فقد وصلت نفقاتها في هذا الجانب عام ١٩٥٥ إلى ٤٤٠ ماركاً ثم ارتفع المبلغ في العام الذي يليه إلى ٧٥٠ ماركاً، الأمر الذي استدعى الطلب من الممثلية التقليل من قائمة الجرائد والتخلي عن تلك الصحف التي يمكن الاستغناء عنها[٣٩]. وأولى الملحق في البعثة الدبلوماسية الالمانية الدكتور تيرفلوث Dr. Terfluth أكبر أربعة جرائد أردنية أهمية، وترجم أهم محتوياتها.

ورأى الدكتور تيرفلوث في الجرائد الأردنية جرائد غير متطورة من حيث الأداء، فهي تخضع أحياناً لتأثيرات خارجية من السعودية، ومصر، والعراق. وفضل تيرفلوث عدم بناء علاقات مميزة مع الصحافيين المحليين، لأنه كان يعتقد أنهم سوف يطلبون منه لاحقاً دعماً مالياً، وفي حالة عدم تمكنه من تلبية رغباتهم، فيمكن أن تتحول علاقاتهم إلى عداوات ضد المانيا.

ويذكر التقرير الصحافي للبعثة الدبلوماسية الالمانية في عمان بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٠ وصفاً مفصلاً للجرائد الأردنية ومستواها وقوة تأثيرها. واقترح تطبيق فكرة عدم التأثير على الصحافة الأردنية لأسباب موضوعية: وأهم هذه الجرائد[٤٠] يبينها الجدول اللاحق.

وفي اطار الاهتمام الالماني بالاعلام الاردني لما له من تأثير على الرأي العام الأردني في تحسين صورة المانيا لدى المواطن الأردني والموظف والمسؤول الذي يكون بمنصب يسمح له باتخاذ القرار، أو المساهمة في صنع القرار، عند شراء المواد والالات وغيرها التي ستستورد من أوروبا، فقد خصصت دائرة المعرض الالماني في مدينة هانوفر يوماً للصحافة في الشرق الأوسط Tag der Nahost-Presse in Hannover. وبعثت الخارجية الالمانية تستفسر من البعثة الدبلوماسية بعمان عن بعض الشخصيات الاعلامية التي تقترح تسميتها لدعوتها لحضور هذا المعرض. واقترحت البعثة ابراهيم الشنطي، وهو فلسطيني، وصاحب أشهر وأقدم جريدة يومية وهي "الدفاع" خاصة أن الالات لديه أصبحت قديمة، ويهدف إلى تجديدها ورغم أنه معاد لاسرائيل فقد أوصت باحترامه وتقديره تقديراً كبيراً[٤١].

ومن جانب آخر، فقد تم ترتيب زيارة لرئيس تحرير جريدة Die Welt الدكتور قيلهر فيرسنق Dr. Gielher Wirsing وعقيلته الاديبة قيزيلا بون Giesela Bonn من ١١ـ١٨/٤/١٩٥٦ بناء على دعوة شخصية من الملكة دينا ــ ملكة الأردن يومئذ ــ التي كانت تربطها بها علاقات شخصية، وقام الوفد بزيارة جلالة الملك حسين والملكة دينا، والتقيا بوزير الخارجية الدكتور حسين فخري الخالدي وبعض السياسيين في عمان والقدس. واحتفلت المفوضية

---

(٣٧) تقرير الخارجية الالمانية إلى عمان.

(٣٨) تقرير الخارجية الالمانية الموقع من السفير بفايفر.

(٣٩) التقرير نفسه.

(٤٠) التقرير الصحفي من المفوضية الالمانية.

(٤١) تقرير البعثة الدبلوماسية الالمانية بعمان إلى الخارجية الالمانية.

الاسم	نوع الصحيفة	مكان الصدور	المالك	المحرر	عدد النسخ	الاتجاه
الدفاع	يومية	القدس	ابراهيم الشنطي	د. محمود الدجاني	٧٠٠٠	قومي اسلامي
فلسطين	يومية	القدس	رجاء عيسى العيسى	رجاء عيسى العيسى	٣٠٠٠	قومي مسيحي
الجهاد	يومية	القدس	محمد أبو الزلف	يوسف النجار	٢٠٠٠	قومي اسلامي
الأردن	يومية	عمان	ورثة خليل ناصر	انيس خليل ناصر	١٠٠٠	قومي مسيحي
الصريح	اسبوعية	القدس	هاشم الصابئي	هاشم الصابئي	٣٠٠٠	قومي اسلامي
البلاد	اسبوعية	القدس	داوود بندلي العيسى	انطون جاسر	٥٠٠	قومي مسيحي
حول العالم	اسبوعية	عمان	صبحي زيد الكيلاني	أحمد خليل	٩٠٠	قومي اسلامي
المهد	اسبوعية	بيت لحم	ايوب مسلم	نفسه	٥٠٠	قومي مسيحي

الالمانية في عمان بهذا الوفد، وطلبت ابلاغها بكل المعلومات التي تصل إليه[٤٢].

وقبل حدوث هذه الزيارة وجه الديوان الملكي بتوقيع بهجت التلهوني في ١٩٥٥/٧/٧ دعوة إلى الصحافي المتخصص في المشرق العربي كلاوس بنتسنق Klaus Benzing من مدينة برلين الغربية لزيارة الأردن. ووصلت الممثلية الالمانية في عمان إلى قناعة بأن الوضع السياسي الداخلي في الأردن يتجه نحو الانفجار Es geraet in Jordanien الأمر الذي يسبب المخاوف لها. وجاء ذلك بعد محاربة الجماهير الشعبية حلف بغداد، ومنع الحكومة من الانضمام إليه، وأعقب ذلك تعريب الجيش، واستلام نخبة من الضباط من أبناء البلد المراتب القيادية في الجيش العربي، واتصالهم التنسيقي مع زملائهم في سوريا ومصر. ولقد وصل هذا التنسيق ذروته عندما شمل المجالات السياسية والاقتصادية وبالذات مع سوريا التي كانت على علاقة متطورة مع الاتحاد السوفياتي وتشتري منه الأسلحة الشرقية، وكانت على علاقة مع جمهورية المانيا الديمقراطية في المجال الاقتصادي. وفي هذا السياق آثار الدبلوماسي الالماني في عمان د. كونراد فن شوبرت في برقيته إلى الخارجية الالمانية إلى التقارب الأردني ـ السوري، وحذر من قطع حكومة بلاده علاقاتها مع سوريا لما يجره ذلك من أثر سلبي في العلاقات الالمانية ـ الأردنية التي اعتبرها جيدة آنذاك.

ووضح موقف الأردن بهذا الخصوص بأنه لا توجد توجهات أردنية نحو المانيا الديمقراطية، التي سماها بالمقاطعة الشرقية Ostzone ولكن يمكن أن تصبح عملية شراء الأسلحة من المانيا الديمقراطية حاجة ملحة للأردن بسبب الصراع مع اسرائيل، لا سيما أن الرغبة في شراء البضائع الالمانية الشرقية قد ارتفعت بعد عرض المنتجات الالمانية الشرقية في معرض دمشق[٤٣]. وكانت الخارجية الالمانية قد اعلنت عن نهجها لمبادئ هالشتاين Hallstein -Doktrin منذ ١٩٥٥/١٢/٩. وقد سادت مبادئ هالشتاين بمقاطعة كل دولة تعترف بجمهورية المانيا الديمقراطية وتقيم معها علاقات تمثيل دبلوماسي.

وقد حددت السياسة الالمانية حتى عام ١٩٥٦م أهمية الأردن بناء على العناصر التالية:

١. يشكل الأردن قاعدة سياسية مهمة للسياسة البريطانية في المنطقة العربية وبناء على الرغبة البريطانية ورغم التطورات التي طرأت على السياسة الأردنية، وبالذات عملية تعريب الجيش العربي منذ ١٩٥٦/٣/١ وتخليص القيادة السياسية في الأردن من الدور الضاغط للضباط الانكليز، فإن الأردن مهيأ لأن يعود لهذا الدور ويستمر عليه.

٢. ان للأردن حدوداً طويلة مع دولة اسرائيل، ويمكن لها أن تكون في أي وقت معبراً للقوات العربية، وبالعكس يمكن أن يكون الهدف الأول للتوسع العسكري الاسرائيلي القائم على الاطماع في المنطقة.

٣. يمتلك الأردن قسماً من مدينة القدس التي توجد فيها الأماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية.

٤. للممثلية الالمانية في القدس ملكيات وهيئات يجب حمايتها مع عدم اغفال نهج الحكومة الأردنية الثابت في عدم الاعتراف بالمانيا الديمقراطية.

---

(٤٢) تقرير المفوضية الالمانية بعمان الى بون.

(٤٣) برقية شوبرت من عمان إلى الخارجية الالمانية.

٥. وقيم التقرير الوضع الداخلي في الأردن بأنه يزداد تأزماً بصورة غير معلنة، والكره ضد الأجانب وضد اسرائيل يتضخم. وعلى الرغم من أنه موجه ضد الأجانب إلا أنه استثنى الالمان من قائمة "الشعوب البيضاء" بمن فيهم الامريكان. ولخص الوضع بأن الممثلية الدبلوماسية تقوم على برميل من البارود وشكك فيما إذا كان بمقدور جلالة الملك الحسين الشاب (٢١ عاماً) السيطرة على الحكم والبقاء[٤٤].

وتولدت هذه القناعات عند الدبلوماسيين الالمان نتيجة لعدم الاستقرار السياسي على المستوى الشعبي العام من جانب، ومستوى الحكومة التي كانت تتغير بسرعة من جانب آخر. فمن وزارة توفيق أبو الهدى التي تشكلت من ١٩٥٤/١٠/٢٤ حتى ١٩٥٥/٥/٢٨ إلى حكومة سعيد المفتي التي تشكلت من ١٩٥٥/٥/٣٠ حتى ١٩٥٥/١٢/١٤ إلى الحكومة التي شكلها هزاع المجالي في اليوم التالي ولم تدم أكثر من خمسة أيام جراء الانتفاضة الشعبية الصاخبة ضدها. وكذلك ألف ابراهيم هاشم حكومته يوم ١٩٥٥/١٢/٢١ مع عدم شرعية تأليفها لاعتبار مجلس النواب المنحل يوم ١٩٥٥/١٢/١٩ قائماً. ولذلك اضطرت الحكومة إلى الاستقالة يوم ١٩٥٦/١/٧، بعد حكم دام ١٧ يوماً. وتشكلت الحكومة الجديدة برئاسة سمير الرفاعي يوم ١٩٥٦/١/٨، واضطرت هذه الحكومة من أجل تحقيق الهدوء والاستقرار في الداخل، إلى الاعلان عن رفضها لسياسة الأحلاف الغربية، وفي عهد هذه الوزارة تم تعريب الجيش العربي.

وعلى الرغم من تعديل الحكومة في الأول من نيسان ١٩٥٦ فإن هذه الوزارة لم تشعر بالاستقرار فاستقالت بتاريخ ٢ أيار ١٩٥٦، وبعدها بيومين ألف سعيد المفتي وزارته للمرة الرابعة التي حلت مجلس النواب واستقالت في ٢٦ حزيران ١٩٥٦. وفي اليوم الأول من تموز ١٩٥٦ ألف ابراهيم هاشم وزارته الرابعة التي اشرفت على انتخابات مجلس النواب في الأول من تشرين الأول عام ١٩٥٦ على أساس التكتلات الحزبية[٤٥].

الخاتمـــــة

هذه الدراسة هي الأولى من نوعها فيما يخص العلاقات الالمانية ـ الأردنية في مرحلة معقدة من حيث كثرة المتغيرات السياسية في الجانب الالماني والعربي، فهناك سياسة الاحتلال الأجنبي المفروضة على المانيا الاتحادية، التي قيدت حركة السياسة الالمانية تقييداً عاماً وأثرت على علاقات المانيا الاتحادية مع العرب بشكل خاص. وتبين أن السياسة الالمانية تجاه المنطقة العربية بعامة وتجاه الأردن بشكل خاص لم تكن حرة طليقة كوضع أية دولة أخرى مستقلة وذات سيادة، فكانت أحياناً كثيرة تأخذ بعين الاعتبار المواقف الامريكية والانكليزية والفرنسية تجاه الحدث، ومن ثم تلتزم موقفاً معيناً واحياناً كان يكون موقفها بتكليف مباشر من الجهات الامريكية. وفيما يخص علاقات المانيا مع الأردن التي بدأت رسمياً بالجانب السياسي فإن السياسة الالمانية لم تحاول من الأساس الدخول إلى حلبة التأثير السياسي في الأردن خلال مرحلة البحث، لأن الأردن كان يقع خلال هذه الفترة تحت طائلة النفوذ البريطاني المباشر القائم على أساس تقديم المساعدات المالية الانكليزية للحكومة الأردنية من جانب، ولسيطرة بريطانيا على الأمن والجيش من خلال القيادة الانكليزية من جانب آخر.

وهناك جانب مهم في تاريخ العلاقة الالمانية مع العرب بشكل عام ومع الأردن بشكل خاص تمثل في المشكلة الفلسطينية، والأخطار الناجمة عنها على الأوضاع الأردنية، وكيف تعاملت السياسة الالمانية وريثة التركة النازية تجاهها. لقد خضعت علاقات المانيا في كافة المجالات إلى عامل التأثير الصهيوني واليهودي والاسرائيلي الذي نجح في توقيع الاتفاق الالماني ـ الاسرائيلي عام ١٩٥٢، وأصبحت المانيا على ضوئه تقف إلى جانب عدو العرب ومغتصب أرضهم بالقهر والإرهاب، ووفرت له الكثير والخطير من عوامل القوة العسكرية والاقتصادية والعلمية والمعنوية.

لقد أظهر هذا البحث عدم حياد السياسة الالمانية بخصوص الصراع العربي ـ الصهيوني رغم المعرفة التامة ببطلان الموقف الاسرائيلي وفقدانه للشرعية، وكذلك اثبتت الدراسة أن المانيا الاتحادية لم تول ردود فعل السياسات العربية تجاه الموقف الالماني الداعم لاسرائيل أي اهتمام، وسلكت نهجاً سياسياً ميز بين الدول العربية، فقد ركزت المانيا على مصر اقتصادياً وسياسياً واهتمت بالبلدان العربية الأخرى ومن ضمنها الأردن كبلاد مستوردة للبضائع الالمانية فقط.

لقد اهتم الأردن في علاقاته مع المانيا الاتحادية بموضوع عدم اعتراف المانيا بدولة اسرائيل رسمياً رغم توقيع الاتفاق الالماني ـ الاسرائيلي عام ١٩٥٢. ولكن عدم الاعتراف هذا لم يجلب للأردن بالذات أية فائدة تذكر ولا

---

(٤٤) تقرير الخارجية الالمانية بشأن تقييم البعثة الدبلوماسية الالمانية في عمان.

(٤٥) وثائق اردنية محفوظة.

للعرب. ومرد ذلك أن التعاون والدعم الالماني لاسرائيل لم يترك جانباً، ووصل إلى مستوى من التطور لصالح اسرائيل لا يمكن أن يصل إلى أفضل منه مهما كان مستوى العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، وبهذا السياق لم يهتم الاسرائيليون في علاقاتهم مع الالمان بالشكليات المتعلقة بالاعتراف، بقدر اهتمامهم بالمساعدات العسكرية والاقتصادية التي تحتم استمرار وجود اسرائيل وجعلها في مستوى عسكري واقتصادي متميز، ومتفوق على كل الأقطار العربية مجتمعة. وشل الدعم الالماني إلى حد ما نظام المقاطعة العربية المفروض على اسرائيل.

وعلى النقيض من السلوكية الاسرائيلية كانت السياسات العربية المختلفة، التي اهملت الضروري واكتفت بالشكلي، ولذلك راعت السياسة الالمانية المشاعر العربية العاطفية ونهجت اسلوباً تكتيكياً بعدم الاعتراف باسرائيل والزمت البعثة الاسرائيلية أن لا تتخذ من العاصمة بون مقراً لها، وعلى الرغم من ذلك كان لهذه البعثة الاسرائيلية دور نشط في كل المجالات فاق كل أدوار المفوضيات العربية، والسفارات لاحقاً.

لقد شكلت اسرائيل عاملاً مؤثراً في تحجيم تطوير العلاقات الالمانية مع الأردن كما بينت الدراسة، حيث كانت اسرائيل ترفض أن تتشابك المصالح الالمانية مع العرب في الميادين الاقتصادية والعلمية التي ربما تتطور إلى الحقل العسكري، الأمر الذي قد يخلق وضعاً في صالح العرب، وربما يهدد أمن اسرائيل ووجودها على المدى البعيد. وقد استغلت وجود المهندسين الالمان العاملين في مصر كورقة ضغط على السياسة الالمانية كيفما شاءت وفي الوقت الذي تريده.

وعلى هذا الأساس لم تدخل المانيا أيضاً، كما بين البحث، جانب المنافسة الاقتصادية للانكليز على الساحة الأردنية، وابتعدت كلياً عن المجالات الاقتصادية الحيوية مثل قطاع استغلال الموارد الطبيعية، والمساهمة في بناء البنى التحتية في الأردن. ويجوز التعبير هنا بان المانيا لم تتحرك في علاقاتها مع الأردن إلا والعين على دول الاحتلال الغربية، وبالذات بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية من جانب ودولة اسرائيل من جانب آخر، على الرغم من وقوع الأردن تحت طائلة تأثير المعسكر الرأسمالي الغربي.

كما بين هذا البحث أن للأردن أهمية خاصة في منظور السياسة الخارجية الالمانية ضمن اطار الصراع العربي – الصهيوني بناء على انخراط الأردن فيه وحدوده الطويلة مع اسرائيل، ولجوء المهجرين من عرب فلسطين إلى الأردن، إلا أنه لم يكن بمقدور السياسة الأردنية التأثير على علاقات المانيا الاتحادية مع اسرائيل باتجاه التراجع، ولا مع الأردن ذاتياً باتجاه التطور والتحسن، ومرد ذلك كما بينت هذه الدراسة إلى فقدان الأردن لكل عناصر القوة تلك التي حجمت أصلاً السياسة الأردنية في تحريك عمليات تكتيكية لخلق أوراق ضغط ولو مرحلية تعمل على زيادة الاهتمام بالدور الأردني سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

لقد تبين من هذه الدراسة أنه لم تكن هناك أية ضرورة لتطبيق مبادئ هالشتاين في مضمار تطور العلاقات الالمانية ـ الأردنية خلال مرحلة البحث، ويعود ذلك إلى أن السياسة الداخلية والخارجية للأردن كانت تقف في الجبهة المعادية للفكرة الشيوعية وللدول الاشتراكية ومن ضمنها المانيا الديمقراطية، ولم تفكر السياسة الأردنية أصلاً في استغلال هذه الورقة السياسية الضاغطة في حينه للتأثير على مجرى علاقات الأردن مع المانيا الاتحادية، وبهذا الموقف التزمت السياسة الأردنية بعدم الابتزاز اللاارادي ومرد ذلك إلى العوامل التالية:

١. انطلاق السياسة الأردنية من فكرة معاداة الشيوعية ايماناً ونهجاً.
٢. ضعف المستوى القيادي في كوادر وزارة الخارجية الأردنية، وعدم تمكنها من متابعة أحداث الساعة في مضمار السياسة الالمانية الخارجية والداخلية والاقتصادية وعلاقاتها مع الأطراف الدولية.
٣. عدم الالمام بالوضع الالماني الداخلي، وأثر قضية الاعتراف بالمانيا الديمقراطية عليه، وعدم مقدرة السياسة الأردنية على التفنن في استخدام هذه الورقة لتحصيل مساعدات اقتصادية وفنية وثقافية على نحو أفضل وبمستوى أهم ومن موقع تفاوضي محترم.

وفي الجانب الالماني حققت السياسة الالمانية الاتحادية من خلال عدم الاعتراف الأردني بالمانيا الديمقراطية خطوات ايجابية في تطور موقعها الدولي، وفي الوقت نفسه اضعفت موقع المانيا الديمقراطية المنافس.

أما في مجال العلاقات السياسية الأردنية الداخلية فقد تبين أن السياسة الالمانية لم تفكر بناء على ثوابت سياستها الخارجية في التأثير على السياسة الداخلية الأردنية. وفي هذا السياق اتخذت السياسة الالمانية جانب الحياد فيما يتعلق بالقضايا الداخلية والخلافات العربية الداخلية، انطلاقاً من

قاعدة المحافظة على الاصدقاء كلهم والإبقاء على الأسواق العربية مفتوحة أمام الصادرات الالمانية.

ورغم كل المزايا الايجابية التي عكستها العلاقات ـ الالمانية ـ الأردنية خلال مرحلة البحث لصالح المانيا فإن السياسة الالمانية الخارجية لم تعامل الأردن كبلد مستقل ذي سيادة على أساس قاعدة الاحترام المتبادل والتعاون المشترك بين طرفين متساويين.

The study shows the basic principles of the German foreign policy toward Jordan as a part of the Arab World. This research has concentrated on the beginnings of the establishment of diplomatic relations between the countries in 1953 and their development up to 1955, in which the occupation of Germany was ended.

The German foreign policy began shaping itself on a trader scale, especially after the Paris treaties, and the announcement of Hallstein's principle. During this period the foreign policy of the German government concentrated on relations with Israel and Egypt, and it gradually became interested in Jordan's role in the region .

الهوامش

ملاحظة: يرمز حرف .S إلى الصفحة.
يرمز حرف .f إلى الصفحة التالية
يرمز مكرر حرف ff إلى الصفحتين التاليتين أو أكثر
يرمز الحرفان .Bd إلى الجزء
يرمز المختصر ما بين القوسين (hrsg) إلى الناشر
يرمز المختصر .Aufl إلى الطبعة

١) انظر جواب الحكومة الالمانية يوم ١٩٥٢/٩/٤ في Die Auswaertige Politik der BRD, Auswaertigesamt (hrsg)، الناشر وزارة الخارجية الالمانية، بون، ١٩٧٢، ص ٢٢٠.

٢) Bueren Rainer: Die arabischen Staaten in der aussenpolitischen Konzeption der Bundesrepublik Deutschland in: F. Kochwasser/H. Roemer (hrsg.). 1974. Araber und Deutsche, Tuebingen/Basel, 16.

٣) انظر مواد اتفاق المصالحة الالمانية لليهود في: Dokumente der Deutschen Bundestages, I. Wahlperiode 18.3.1953، ص ١٢٢٧٣؛ والأرشيف العصري، ص ٣٦٤٤، Archiv der Gegenwart, 1952.

٤) جريدة الأردن، يوم ١٩٥٢/١١/٩، عدد ٤٣٩٥
Lewan Kenneth M. 1975. Die Bundesrepublik und die Palaestinafrage, Bonn, S. 5, 37.

٥) F. Buettner und P. Huenseler: Die Politische Beziehungen zwischen der BRD und den arabischen Staaten in: K. Kaiser/U. Steinbach. 1981. Deutsch-arabische Beziehungen, Oldenbourg, S. 112.

٦) يقر ناحوم غولدمان أحد زعماء الحركة الصهيونية في مذكراته الاتفاقية السرية التي تمت بين الصهيونية وهتلر مثل قبل الحرب العالمية الثانية. (Transfer-Abkommen) Haavarah Nahum Goldmann: Staatsmann ohne Staat, Koeln, Berlin. 1970. S. 229 f.

ونستخلص من هذه الدراسة النتيجة التالية، إن كل دولة تضع قيمتها في ميزان التعامل الدولي، رغم كل العوامل المؤثرة الخارجية، وهي التي تحدد احترام وتقدير الآخرين لها ولمواطنيها. إن المبدأ الأساسي في التعامل الدولي قائم على المصالح المتعددة وتشابكها، ولا بد من احترام هذا المبدأ والتفنن في استخدامه لصالح القضايا الأردنية خاصة، والعربية عامة.

The Political Relations Between the Federal Republic of Germany and the Hashemite Kingdom of Jordan During the Period 1949-1955

A. Al-Shunnaq*

ABSTRACT

This research studies for the first time the political relations between the Federal Republic of Germany and the Hashemite Kingdom of Jordan during the period 1949-1955.

انظر محافظة، علي، ١٩٨١، العلاقات الالمانية ـ الفلسطينية ١٨٤١-١٩٤٥، بيروت، ص ١٩٧،

٧) انظر جريدة Handelsblatt وكذلك جريدة الأردن ١٩٥٢/٩/١١، عدد ٢٣٤٤.

٨) ليس لهذا الشخص علاقة بالفيلسوف الاشتراكي المعروف وإنما هو صاحب جريدة يهودية اسبوعية عامة تصدر في المانيا.

٩) انظر التصريح الصحافي للمستشار كونراد اديناور في :
Konard Adenauer Interview in: Rolf Vogel (Hrsg.) Deutschlands Weg nach Israel, Stuttgart. 1967. S. 17f.

١٠) Schwarz Hans-Peter: Das aussenpolitische Konzept Konrad Adenauers, in: Rudolf Morsey und Konrad Repgen (hrsg.), Adenauer-Studien I, Mainz. 1971. S. 79.; Peter Huenseler: Die aussenpolitischen Beziehungen der BRD zu den arabischen Staaten von 1949-1980, Frankfurt aM. 1990. S. 16.

١١) Huenseler Peter, Op. Cit. S. 17.

١٢) Dokumente der deutschen politik und Geschichte, Bd. 7, Teil. I. 1951-1952، ص ٤٧١، ٤٧٢. نص المذكرة في
لمزيد من التفصيل حول العلاقات المصرية مع المانيا الاتحادية خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٥ راجع اطروحة دكتوراة:
Atek, Wageh. 1952. Probleme der Aegyptisch-Deutschen Beziehungen, Essen. 1983.

١٣) Deutschland-Jahrbuch (hrsg.) Klaus Mehnert/Heinrich Schulte, Essen. 1953. S. 13.
أثارت جريدة الأردن ١٩٥٣/٢/٥، عدد ٣٤٦٣ إلى أن البعثة الالمانية جاءت لمصر ليس لبحث اتفاق التعويضات الالمانية لاسرائيل بل لتوطيد العلاقات بين الالمان والعرب.

* Assistant Professor, Faculty of Arts, University of Jordan. Received on 25/3/1995, and Accepted for Publication on 6/10/1996.

١٤) Toynbee Arnold. 1967. In einem Briefwechsel mit Jacob L. Talman in: Encounter 29. Nr. 4. S. 70, hier nach Buettner U. P. H. Op, cit, S. 147.

١٥) تقرير السفارة المصرية في بون بتاريخ ١٩٥٤/١/١١ إلى وزارة الخارجية المصرية
Atek Wageh, Probleme der aegyptisch-deutschen Beziehungen. 1952-1965. Essen 1983. S. 26.

١٦) Peres Schimon in: Der Spiegel Nr. 9. 1965. S. 38; Peter Huenseler: Die aussenpolitischen Beziehungen der BRD zu den arabischen staaten von 1949, Frankfurt a.M. 1990. S. 142f.: Wageh Atek: Probleme der aegyptisch-deutschen Beziehungen 1952-1965, Essen. 1982. S. 30f.

١٧) انظر تقرير رئيس البعثة الاسرائيلية في كولونيا فيلكس شنار
Shimnar Flix : Bericht eines Beauftragten. Die deutsch-israelischen Beziehungen 1951-1966. Tuebingen 1967. S. 139 ff.; Atek, op. cit. S. 29.

١٨) Der Spiegel (Nr. vom 1.1.1958, S. 25; Atek, op.cit. S. 28f.

١٩) تقرير السفارة المصرية في بون بتاريخ ١٩٥٤/١/١١ إلى وزارة الخارجية المصرية وكذلك تقرير الملحقية العسكرية في واشنطن بتاريخ ١٩٥٥/٩/١٦ إلى وزارة الحربية المصرية في: Atek, op. cit. S. 26ff.

٢٠) Kenneth M. Lewan. 1975. Die BRD und die palaestinafrage, Bonn. S. 26; Archiv der Gegenwart 1965. S. 11694 ff.

٢١) Handelsblatt 10.10.1952.

٢٢) F. Buettner und P. Huenseler, op. cit. S. 117.

٢٣) Tischrede des Bundeskanzlers vom 5.10.1983 in Amman, in: Dokumentation, Die BRD und der Nahe Osten (Hrsg.), Auswaertiges Amt, Bonn 1987, S. 75.

٢٤) Genscher Hans-Dietrich in, Dokumentation (Hrsg.), Auswaertiges Amt, 1987. Op. cit, S. 172f.

٢٥) تقرير الممثلية الدبلوماسية الالمانية في واشنطن بتاريخ ١٩٥١/١٢/١٧ موجة إلى دائرة الخارجية في بون، ومحفوظ في أرشيف وزارة الخارجية الالمانية تحت رقم:
وسوف يرمز له Archiv des Auswaertigen Amts in Bonn 708-316-32.00-92.22 (PAAA).

٢٦) جريدة الأردن ١٩٥٢/١٠/٢، عدد ٢٣٦٢.

Peter Huenseler. 1990. Die aussenpolitischen Beziehungen der Bundesrepublik Deutschland zu den arabischen staaten von 1949-1980, Frankfurt aM., S. 53.

٢٧) تقرير الدكتور فيلهلم ملخرز المفوض الالماني في بغداد إلى وزارة الخارجية في بون Gesandtschaft der BRD in Baghdad. Dr. Melchers, (PAAA) Abteilung 2 Band 251 Aktz: 210-01/31.
تقرير الدكتور مونزل Dr. Munzel في عمان بتاريخ ١٩٥٥/٣/١ بعد أن باشر عمله منذ ١٩٥٥/٢/٢٢ في عمان كممثل دبلوماسي لالمانيا في الأردن.

Politisches Archiv, 708-210-82/00-92.22, des Auswaertigen Amts, (PAAA).

٢٨) تقرير وزارة الخارجية الالمانية إلى البعثة الدبلوماسية الالمانية بعمان Dr. Konrad von Schubert بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٣ (PAAA) 708-210-02/92. 22.601/56.

٢٩) المصدر السابق.

٣٠) التقرير نفسه.

٣١) التقرير نفسه.

٣٢) التقرير نفسه.

٣٣) الجريدة الرسمية لعام ١٩٤٨ رقم ٩٤٠.

٣٤) تقرير وزارة الخارجية الالمانية محرر في كانون الثاني ١٩٥٦ مرسل إلى رئيس البعثة الدبلوماسية الالمانية بعمان، الدكتور كونراد فن شوبرت بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٣.
(PAAA) 708-210-02/92.22 601/56.

٣٥) رسالة السفير الالماني في بغداد الدكتور فيلهلم ملخرز Dr. Wilhelm Melchers المرقمة Vw 106 Nr. 3979/56 إلى وزارة الخارجية الالمانية بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٢ القنصل العام (PAAA) 708-210-02/ 92.22 Dr. Voigt

٣٦) تقرير وزارة الخارجية الالمانية في شهر آب ١٩٥٦ حول نشاط البعثة الدبلوماسية في عمان (PAAA) 708-210-02/92.22.

٣٧) تقرير الخارجية الالمانية بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٤ إلى عمان (PAAA) 316 210-02/92-22/2887/56.

٣٨) تقرير الخارجية الالمانية الموقع من السفير بفايفر (PAAA) 708. 210-02/92-22.

٣٩) التقرير نفسه.

٤٠) التقرير الصحافي من المفوضية الالمانية في ١٩٥٥/٤/٢٠ (PPPA) 708-81-30/601-Tgb Nr. 564/55.

٤١) تقرير البعثة الدبلوماسية الالمانية في عمان بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٠ إلى الخارجية الالمانية (PAAA) 708.602-00.

٤٢) تقرير المفوضية الالمانية بعمان ١٩٥٦/٤/١٨ إلى بون (PAAA) 708.81. 33-2/92.22.

٤٣) برقية الدكتور كونراد فن شوبرت من عمان إلى وزارة الخارجية الالمانية 708.201-211-00/92.19/3006/56 210.02/92.22.

٤٤) تقرير الخارجية الالمانية في آب ١٩٥٦ حول تقييم البعثة الدبلوماسية الالمانية في عمان (PAAA) 608.2310/92.22.

٤٥) الوثائق الأردنية ـ الوزارات الأردنية ١٩٢١ـ ١٩٤٨ وزارة الاعلام، ١٩٨٤، عمان.